قراءة تحليلية للمكانة الجيو-اقتصادية لقطاع الطاقة في سورية وأهميته في مرحلة إعادة الإعمار

د. زياد أيوب عربش*

الملخص

كان ومازال قطاع الطاقة في سورية يؤدي دوراً استراتيجياً بامتياز وباختلاف المراحل الزمنية. فبعدما كان يسهم قبل الأزمة في دفع النمو الاقتصادي نحو الأعلى إسهاماً مباشراً في تحقيق الناتج من خلال ناتجه المحلي وكمساهمه غير مباشرة في تحقيق نواتج القطاعات الأخرى، انخفض هذان الإسهامان جوهرياً مع مفاعيل الحرب، وأصبح توافر مشتقات الطاقة يمثل عائقاً أمام تحقيق أي نمو جوهري في القطاعات الاقتصادية والخدمية، ناهيك عن ارتفاع كلف المعيشة. ومن ثمَّ فإذا كانت الإشكالية المطلوب التصدي لها في سنوات الأزمة (2011-2018) تتمثل بمواءمة العرض مع الطلب على الطاقة بالحد الأدنى، فإن التوازن الحالي الهش بين الموارد المتاحة والطلب على حوامل الطاقة يطرح سؤالاً مركزياً: كيف سيتحول مكون الطاقة من عائق لتحقيق النمو إلى مؤازر في عملية إعادة الإعمار، ومرحلة استعادة النشاط الاقتصادي؟ فكمحور من محاور البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الإنتاجي، سيؤدي قطاع الطاقة دور الدافع والمحفز لإعادة تأهيل التراكيب الخدمية للمجتمع، وسيسهم

* مدرس في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

في المرحلة المقبلة بتدعيم أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كله. هَدفَ البحث إلى تقديم مقاربة كلية تأخذ بالحسبان آثار الحرب في قطاع الطاقة وبأهمية الانتقال من الإجراءات والحلول الإسعافية إلى محاور تطوير منظومات القطاع كلّها على أسس الاستدامة والتكامل فيما بينها (من قطاعي النفط والغاز إلى الطاقات المتجددة مروراً بقطاع الكهرباء)؛ وذلك ضمن متطلبات الاقتصاد السوري كلّه وتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية معاً.

الكلمات المفتاحية: حوامل الطاقة، الريع النفطي، الكثافة الطاقوية، الفاقد الفني، الهيكلة المؤسساتية، سياسات الطاقة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Analytical reading of the geo-economic status of the energy sector in Syria and its importance in the reconstruction phase

Dr.ZiadAyoub-Arbache*

Abstract

The energy sector in Syria has been playing a strategic role in different stages of time. Prior to the crisis, the sector was instrumental in driving economic growth (as a direct contribution to the achievement of output through its domestic product and as an indirect contribution to the achievement of the outputs of other sectors). These contributions have substantially decreased with the effects of the war. The availability of energy products is an obstacle to achieving any significant growth in the economic and service sectors, not to mention the rising cost of living. Thus, if the problem to be addressed is in the crisis years (2011-2018) is to matching the supply to the minimum energy demand, the current balance between the available resources and the demand for energy products poses a central question: How will the energy component switch from being an impediment to growth to be support for reconstruction and economic recovery? As a center of the basic infrastructure of the productive economy, the energy sector will play the role of catalyst for the rehabilitation of the service structures of society, and will contribute in the next phase to strengthen the foundations of economic and social stability as a whole.

* College teacher at Faculty of Economics, Damascus University.

The aim of the research is to provide a holistic approach that takes into account the effects of war on the energy sector, the importance of transition from emergency measures to the axes of the development of all sector systems based on sustainability, the integration between the oil and gas sectors & the renewable energy sector and achieving social justice and economic efficiency.

Keywords: Power holder, oil revenue, energy intensity, technical losses, institutional structure, energy policies, economic growth and economic development.

المقدمة (السياق الكلي):

منذ ما قبل الاستقلال (1946) وحتى الآن كما في العديد من الدول النامية، يرتبط أداء الاقتصاد السوري بعوامل خارجية وطبيعية–جغرافية، وبمصادر ريعية عدة: من الوارد المائي الذي يحكم إنتاج الطاقة الكهرومائية، وأداء قطاعي الري والزراعة المسهمين في تكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي، إلى سعر النفط العالمي ومستويات الإنتاج المحلي من النفط والغاز اللذين يسهمان إسهاماً مباشراً وغير مباشر في تشكيل خمس هذا الناتج مروراً بعوائد السياحة وتحويلات العمالة السورية والمغتربين وإسهام صناديق التنمية العربية المرتبطة أصلاً بسعر النفط.

وسورية بحكم انتمائها العضوي، وموقعها الاستراتيجي، ودورها القومي الذي يفرض عليها مواجهة مشاريع إدماج كيان ما يسمى "إسرائيل" بالمنطقة، التوتر الجيوسياسي الدولي والإقليمي، والضغط على المصادر الأحفورية في المنطقة وممرات العبور الحيوية، عليها مواجهة تحديات متزامنة أخرى ليس أقلها إعادة الإعمار، وتحقيق المنعة الاقتصادية والسياسية برؤية استشرافية تتصف بالشمولية والعمق وبعد المدى، ولا سيما أنَّ الحلول الجزئية والآنية، لم تعد تجدي لأنَّ أي حل مقترح لأية مسألة قطاعية ما يلبث أن يتحقق، لتلد مسألة أخرى في قطاع ثانٍ، ولتتزامن مع مسالة ثالثة في قطاع ثالث. إنَّ احتمال زيادة حدة التحديات وتواترها الزمني وتشابكها، يفرض تبني خيار الاستشراف الاستراتيجي والارتقاء إلى المستوى الذي يسمح باستغلال الفرص الكامنة، وبتحويل التحديات إلى رهانات يمكن اكتسابها، وذلك من خلال التحريض على التغيير وصياغة الاستجابات؛ وذلك بعد الإلمام الدقيق بمآل التحديات مجتمعةً على المدى البعيد.

استطاع العديد من الدول الخروج من الركام، وبناء دولة حديثة مقارنة بدولٍ لم تنجح في لملمة جراحها مع توافر التمويل، فالحكم الفصل يبقى بالركيزة الأساسية للنهوض وإعادة

البناء من جديد، لكن على أسس الاستدامة التي من المفترض أن تشكل صوناً منيعاً أمام تكالب القوى الغربية على الجغرافيا السورية، وإعادة تشكيلها لتقاسم النفوذ بأدوات إقليمية.

ويعدُّ قطاع الطاقة من أهم التحديات الاقتصادية والخدمية التي ازدادت حدةً مؤخراً خاصة مع مفاعيل الأزمة–الحرب، لجهة تأمين الموارد المالية لتمويل فاتورة استيراد الخام، ناهيك عن "التفكك" الجغرافي لمنظومات إنتاج النفط والغاز والكهرباء (من بداية السلسلة أي المدخلات إلى الاستهلاك النهائي، مروراً بالنقل والتوزيع). إنَّ عدم توفر مصادر الطاقة كمواد احتراقية، وكمواد أولية، أو على الأقل ارتفاع أثمانها يعني أنَّ قطاع الطاقة أصبح عائقاً لتحقيق النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

إن المسألة الطاقوية لم تعد فقط مواءمة العرض مع الطلب (Matching supply with demand)، أو مواجهة تحديات كل من قطاع النفط والغاز والكهرباء، وتحقيق الكثافة الطاقوية المثلى (Optimal energy intensity)[1]، بل كيف يمكن لمنظومة الطاقة كلّها أن تعود وتعمل بفعالية (Energy efficiency)، وهي التي تضررت تضّرراً بالغاً في بنيتها التحتية، وتتطلب تمويلاً يفوق الإمكانيات الذاتية، بالتوازي مع تلبية متطلبات تمويل قطاعات اقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية عن قطاع الطاقة، ولاسيّما أنَّه دون تأمين مشتقات الطاقة كمواد احتراقية وكمدخلات إنتاج لا يمكن تحقيق الناتج المحلي لقطاعات عدّة ليس أقلها قطاع النقل والصناعة والخدمات. ومن ثمَّ فإنَّ السؤال المركزي المطروح في هذا البحث والمطلوب الإجابة عنه، هو: كيف يمكن لقطاع الطاقة أن يتحول من عائق أمام إعادة البناء وقيد

1) تُعرّفُ الكثافة الطاقوية بالعلاقة بين الناتج المحلي واستهلاك الطاقة: أي عدد وحدات الطاقة اللازمة (معبرّاً عنها كطن مكافئ نفطي، أو وحدات حرارية..) لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي معبراً عنه بوحدات نقدية، وكلما زاد الناتج دون استهلاك المزيد من الطاقة، أو انخفض استهلاك الطاقة حتى دون نمو في الناتج، فهذا يعني تحسناً في الكثافة الطاقوية، و الأمثل أن ينخفض استهلاك الطاقة مقابل تحقيق زيادة في الناتج.

جوهري (Constraint) لعملية الإعمار إلى دافع للنمو الاقتصادي، ومحرك (Engine) لاستعادة النشاط الاقتصادي والخدمي؟

أهمية البحث:

من خلال تحليل مكانة القطاع تاريخياً ودوره في أداء الاقتصاد السوري، ومن خلال الإحاطة بواقع هذا القطاع وما تعرض له من آثار متعددة خلال الأزمة–الحرب، بَيَّنَ البحث أهمية النهوض بهذا القطاع في المرحلة القادمة، وذلك لدوره الاقتصادي، وأهمية إسهامه في تحقيق الاستقرار والتعافي؛ وذلك من خلال المحاور الأربعة:

- الإحاطة بالمكانة الجيو–اقتصادية الكامنة للقطاع.
- دراسة سلسلة القطاع كلّها(Downstream & Upstream)، والتكامل فيما بينها.
- تبويب الأولويات زمنياً وجغرافياً وتراتبيتها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاستدامة معاً.

فرضيات البحث:

يفترض النهوض بقطاع الطاقة معالجة الاختلالات المتراكمة قبل الحرب على سورية وفي أثنائها؛ وذلك ضمن برنامج استراتيجي يُصاغُ بالاعتماد على فرضيتين اثنتين:

– الأولى: لابديل عن تكامل الاستراتيجيات والمنظومات الفرعية لكامل قطاع الطاقة ضمن، رؤية تنموية كلية تحقق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة، لأنَّ التزود بحوامل الطاقة، وتحقيق المواءمة المطلوبة بين العرض والطلب للمناطق والقطاعات كلّها، سيسمح بتجاوز العديد من "أعناق الزجاجة" في قطاعات الاقتصاد الأخرى كلّها وبتحقيق التنمية المحلية للمجتمع كلّه.

– الثانية: الأهمية البالغة لإعادة هندسة منظومات الطاقة بعد تقيم متطلبات إعادة تأهيل البنية التحتية كلّها، وأن تنمو هذه الاستراتيجيات كلّها في سياقها المحلي في الأجلين، القصير الذي يلبي الحاجات الملحة، والطويل ضمن سيرورة عملية إعادة البناء.

منهج البحث:

اِتُّبِعَ المنهج الوصفي التحليلي من خلال القراءة النقدية لتطور مكانة قطاع الطاقة عبر المرحلة التاريخية الطويلة (مع أنَّ المنعطفات المعنونة قد لا تكون واضحة وضوحاً كاملاً). كما أُجْرِيَ تشخيص قطاعي لمآل منظومات الطاقة ضمن ظروف المرحلة الراهنة وآثار الحرب، بهدف بلورة المقاربة التنموية المطلوبة ضمن إطار استراتيجي مبني على تكامل السياسات الطاقوية، مع إبراز أهمية تعزيز القدرة على ترميم منظومات القطاع الفرعية كلّها كبنية تحتية فيزيائية، وتطوير الأطر القانونية والحوكمية الناظمة للقطاع كلّه ولمؤسساته وللفاعلين فيه، واعتماد التسعير الاقتصادي الاجتماعي في سياق المجتمع السوري.

أولًا–الخلفية الكلية التاريخية: قراءة تحليلية لمكانة قطاع الطاقة

إنَّ تحليل مكانة قطاع الطاقة في المشهد السوري كلّه وعبر المرحلة الطويلة يظهر جلياً دوره الحاسم في مرتكزات النموذج التنموي المعتمد بحسب المرحلة الزمنية المدروسة، ومسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، التي يمكن عنونتها بعجالة بالمراحل الآتية:

1–مرحلة "التبلاين والببلاين" (1934–1951)، عبور النفط في مركز المشهد السياسي: فبحكم موقعها الجغرافي في الإقليم، ارتبط المشهد السياسي في سورية منذ ثلاثينيات القرن المنصرم باستقطابات القوى الكبرى ،والشركات الدولية على موقعها كممر عبور لإمدادات النفط من الخليج العربي إلى المتوسط من خلال تصدير النفط العراقي 1934–1982، عبر شركة الـ (IPC) حتَّى نهاية 1972، ثم للنفط العراقي المؤمم من 1973–1982، وتصدير النفط السعودي عبر شركة "التبلاين"

(Tapline فرع Aramco) 1951–1970، إذْ كان يمر عبر سورية 70% من النفط العراقي، و35% من النفط السعودي في المراحل الزمنية المذكورة.

2– النفط رمز للسيادة الوطنية (1945–1970): داخلياً، مثّل هذا القطاع في سورية أولوية الأولويات، ورمزاً لتأكيد السيادة الوطنية بعيد الاستقلال، إذْ كانت سورية من بين أول الدول التي بدأت تُؤَمِّمُ قطاعها النفطي 1951)، وأصبحت مشاريع الطاقة تمثل الركن الأساسي قبل الخطط الخمسية المتتالية وفي أثنائها منذ بداياتها، كبناء مصفاة حمص (نهاية عقد الخمسينيات) إلى استغلال نفط الحقول المكتشفة تباعاً في كراتشوك ورميلان والسويدية، وبناء أنبوب كراتشوك–طرطوس (1968)، والتسريع ببناء سدّ الفرات بوصفه مشروعاً استراتيجياً لقطاعات عدّة من الري إلى استصلاح الأراضي والزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، وتبني شعارات "كهربة" الريف السوري كلّه ومن ثمَّ تحقيق الأمن الطاقوي (Energy security).

3– النفط والنمو الاقتصادي المرتفع، مرحلة التعبئة التنموية التوسعية (1970–1980): أدَّى قطاع الطاقة والنفط تحديداً في هذه المرحلة دوراً محورياً في التنمية التوسعية وبناء مؤسسات الدولة؛ وذلك من خلال تأمين مشتقات الطاقة (بمتابعة تطوير حقول النفط والغاز والشروع في بناء مصفاة بانياس، والتوسع في شبكات نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها)، واستطاعت سورية من تعظيم مكانتها مع الدعم المالي العربي، وتوظيف عوائد العبور وتحويلات العمالة السورية، واعتمدت سياسة الانفتاح الداخلي والعربي

الدولي، ودعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط ضمن إطار عقود الخدمة[2]. فرغم أعباء حرب تشرين التحريرية (1973)، شهدت سورية خلال عقد السبعينيات أعلى معدل نمو اقتصادي في تاريخها (9.8% كنمو سنوي بالأسعار الحقيقية).

4- تقلص العوائد النفطية وعقد التنمية الضائع (1980–1990): في سياق إقليمي ودولي ضاغط واستمرار المطامع للتدخل في الشرق "كضرورة استراتيجية" (Nécessité Stratégique) أو إعادة سورية "لحيزها الطبيعي"[3]، وممارسة الضغوط عليها لاستغلال "رأسمالها المجالي"[4]، أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتناقص تحويلات المغتربين، وعوائد العبور، والمساعدات العربية، واستمرار ارتفاع استهلاك مشتقات الطاقة إلى انكشاف الاقتصاد السوري وبداية تشكل الأزمة الاقتصادية المالية، إذْ تضاءلت احتياطيات القطع الأجنبي، التي برزت بحدة عندما أصبحت لا تكفي إلا أسابيع عدّة لتمويل الاستيراد (1987/1986)، وترافقت بموجة الجفاف (1987، 1989)، الأمر الذي دفع بتسمية هذا العقد بالعقد الضائع نتيجة عجز نموذج

2) وهي مشتقة من عقود تقاسم الإنتاج، إذْ تتعهد الشركة الأجنبية بحفر عدد من الآبار، وإنفاق مبلغ محدد ضمن مدّة معينة في المنطقة التي تحصل عليها بعد التفاوض مع الشركة السورية للنفط (spc)، وعند عدم تحقيق أي اكتشاف بترولي تتحمل الشركة الأجنبية وحدها النفقات كلّها الموافقة لتعهداتها. وعندما يتحقق اكتشاف تجاري تتحول المنطقة إلى منطقة تنمية، وتُنْشَأُ شركة عاملة بين الشركة السورية للنفط والشركة الأجنبية لتطوير الإنتاج (كشركة الفرات للنفط: SCP%50/Shell%50). ويجري تقاسم الإنتاج بنسب تختلف من عقد إلى آخر لكنها تتبع المبدأ نفسه: تقتطع الحكومة مباشرة الأتاوة كنسبة من الإنتاج. يخصص بعدها نسبة من الإنتاج لسدّ النفقات (بحسب آلية مفصلة)، والإنتاج المتبقي يمثل ربح النفط، يجري تقاسمه بين الشركة السورية للنفط والشركة الأجنبية.

3) راجت لدى بعض ساسة الغرب مقولة أنَّ مكانة سورية الجيوسياسية أصبحت أكبر بكثير من مواردها، ومن ثَمَّ لا بدَّ من "تحجيمها"، ومن هذه الزاوية يمكن فهم سوء تقدير بعضهم بالرهان على إرضاء القوى الكبرى (التي لن تهتم بشؤون المنطقة إلَّا من منظور ضمان إمدادات الطاقة من الخليج ،وأمن ما يسمى بـ"إسرائيل").

4) يُعرف رأس المال المجالي بأنَّه: "مجموعة من الموارد المراكمة من قبل فاعل تسمح له أن يستخلص المزيد منها تبعاً لاستراتيجيته، ولاستخدام البعد المجالي للمجتمع". المرجع:

Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, sous la direction de Jacques Lévy et Michel Lussault. Les éditions Belin, Paris 2003, France.

التنمية السائد آنذاك الذي أدَّى إلى اتخاذ إجراءات تحريرية تجاه القطاع الخاص (قانون الاستثمار الزراعي المشترك 1985، قانون السياحة 1987).

5– النفط و"الطمأنينة"، عقد الإصلاح الضائع (1991–2000): بالتوازي مع الاختلالات البنيوية، عرفت سورية مرحلة "طمأنينة خادعه"، بدأت مع ظهور اكتشافات غازية (1982 و1985) ونفطية جديدة مهمة (1985 و1987) من قبل الشركات العاملة ضمن إطار عقود الخدمة والتي طُوِرَتْ، إذْ أسهمت في تلبية الطلب على مشتقات النفط، والاستغناء عن الاستيراد، والحصول على عوائد قطع متنامية من تصدير النفط، مع تحمل الشركات النفطية الدولية أعباء الاستثمار، فضلاً عن إسهام الصناديق العربية في تمويل البنية التحتية (بعد حرب الخليج الثانية 1991). وبدل اعتماد إصلاحات جذرية تأخذ بالحسبان التحولات الدولية الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، أُعْتُمِدَتْ سياسة الإصلاحات الحذرة الخطوة الخطوة، إذْ صدر قانون الاستثمار الشهير رقم (1991/10) بهدف جذب رؤوس الأموال المغتربين، ودعم البنية التحتية، واتسمت هذه المرحلة ببروز قطاع خاص جديد.

6– الانفتاح واقتصاد السوق الاجتماعي، نمو دون تنمية (2000–2010): شهدت سورية خلال هذه المرحلة انفتاحاً فكرياً عالياً وحراكاً اجتماعياً، لكن الإصلاح المعتمد بقي جزئياً وبالتدرج لجهة دخول القطاع الخاص "كشريك في التنمية" (الجامعات، والمصارف، وقطاع الصحة..) والتردد في جرعات الإصلاح كان مترافقاً مع تقلص مكانة التخطيط، ناهيك عن بروز اختلالات التنمية بين المناطق، وانخفاض معدلات النمو والاستثمار والإنتاجية، وتفاقم مشكلات البطالة والخلل في التوازنات القطاعية للاقتصاد الوطني. وكان يجب صدور الخطة الخمسية العاشرة لحسم ذلك التردد، خاصة بعد تبني نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" في المؤتمر القطري العاشر (2005)، وليشهد الاقتصاد السوري تحسناً ملحوظاً في أداء الناتج. فمع حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وانخفاض

إنتاج النفط، وزيادة استيراد المشتقات النفطية، وانخفاض إسهام قطاع الطاقة المباشرة في الناتج (من 23% في عام 2000 إلى 17% في العام 2010)، إلّا أنَّ الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدلات نمو مرتفعة (5% نمواً سنوياً، 2005–2010) ضمن سياق الإصلاح الاقتصادي (الذي هو بالتعريف كان مرادفاً لنمو منخفض في معظم الدول التي طبقت برامج الإصلاح)؛ وذلك بفعل نمو قطاع المال والتأمين والعقارات والتجارة والخدمات. لكن هذا النمو تبيّن كما كان متوقعاً أنَّه لم يولد محركات جديدة لنموٍ ذاتي الدفع، أو يقلص النزيف التنموي وفجوة الناتج[5] ، أو يحقق التنمية المتوازنة الكفيلة بتنويع مصادر الدخل والحد من مستوى الفقر والبطالة، وتباين مستويات التنمية المناطقية بفعل سياسة التحرير التجاري.

ثانياً– قطاع الطاقة في مرحلة الأزمة–الحرب:

1– التعقيدات: قبيل الأزمة، كان مستوى إنتاج النفط في عام 2010 بحدود 385 ألف ب/ي (برميل/يومياً)، إذْ كانت تسهم الشركات العاملة ضمن إطار عقود الخدمة بحدود 200 ألف ب/ي من هذا الإنتاج، والشركة السورية للنفط بحدود 185 ألف ب/ي). وكان يكرر 245 ألف ب/ي في مصفاتي حمص وبانياس، ويصدر الباقي خاماً بحدود 140 ألف ب/ي. وكان يستهلك النفط المكرر بمعظمه، وتُصَدَّرُ بعض المشتقات التي كانت تزيد على حاجة السوق، وكانت سورية تستورد المازوت والبنزين لأنَّ إنتاج المصفاتين لم يعد يكفي لتلبية الطلب المتنامي. ومن الناحية المالية بدأت مرحلة التوازن تُسَجِّلُ عجوزات مالية

5) تعرف فجوة الناتج (GDP Gap)، بالفرق من جهة بين الناتج الممكن تحقيقه باستغلال الطاقات الكامنة للاقتصاد كلّها والانتفاع الرشيد من مصادر هذا الناتج ،وبين الناتج الفعلي المتحقق من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال فإن استيراد مشتقات النفط بالأسعار العالمية وبيعها بأسعار مدعومة، ثم تهريب جزء منها إلى الخارج، يعني نزيفاً مباشراً للاقتصاد كلّه. كما أنَّ إنفاق الدولة والمجتمع لتأهيل خريج جامعي ليسهم برفد المجتمع بالأطر المطلوبة بإلحاح، لكن يسافر خارج سورية، فيعني ذلك خسارة علمية ومجتمعية ونزيفا تنموياً مستمراً.

متنامية لأنَّ قيمة الصادرات النفطية (2010/2009) كادت لا تكفي لسدّ قيمة استيراد المشتقات، وتسديد حصة شركات الخدمة من الإنتاج. لتأتي الأزمة وتراكم مفاعيلها من الحصار والعقوبات[6] تجاه القطاع كلّه (تصديراً كخام ومشتقات، وتمويلاً وإمداداً بالتجهيزات، واستيراد المشتقات والخام)، وخروج الشركات الأجنبية من سورية، إرادياً أو تحت بند القوة القاهرة، إلى أعمال التخريب والنهب لمعدات إنتاج النفط وتجهيزاته (كبداية الاستهداف التي تلتها لتشمل منظومات الطاقة والنقل والتوزيع كلّها) وصولاً إلى الاتجار غير الشرعي، ثم التهديم ليتلاشى الإنتاج إلى ما دون 10 ألف ب/ي في عام 2016 مع سيطرة الجماعات الإرهابية على بعض الحقول والمعامل (والسدود لاحقاً)، قبل أن يرتفع الإنتاج ارتفاعاً طفيفاً مؤخراً.

أمَّا إنتاج الغاز فكان قد وصل في عام2010 إلى 24 مليون متر مكعب (م م3/ي)، وكان يعالج في معامل الغاز، ويستهلك في قطاع الكهرباء بنسبة 85%، والباقي في الصناعة وكغاز منزلي. وكان من المتوقع مع نهاية عام 2015 أن يرتفع الإنتاج إلى 36 م م3/ي، لولا بداية الحرب على سورية التي انخفض خلالها الإنتاج إلى ما دون النصف، إذْ أسهم وجود حقول الغاز في المنطقة الوسطى بمتابعة الإنتاج ليصل إلى 15 م م3/ي (حزيران 2018).

أمَّا قطاع الكهرباء فكان يشهد معدلات نمو مرتفعة للطلب (7% سنوياً)، ومع ذلك، كان التوليد يكفي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، لكن تأخر مشاريع الغاز، وعدم حدوث أي

6) شملت العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة بتفاصيله: من عمليات الإنتاج إلى النقل والتسويق، إلى شركات توريد التجهيزات، مروراً بالاعتداءات وتخريب خطوط النقل ونزع المعدات وتهريبها، ثم السيطرة على الحقول من قبل الجماعات الإرهابية، والإنتاج بطرائق جائرة ،والتصدير غير الشرعي، مع "شرعنة" الاتحاد الأوربي في خطوة بائسة لعملية شراء النفط من "المعارضة". كان تأثير هذه العقوبات جوهرياً، بزيادة كلف الإمداد، وتراجع عمليات تطوير الحقول، والتعاقد مع شركاء جدد في مناطق جديدة بما فيها البحرية، وتوقف مشاريع الربط الاقليمي للنفط والغاز والكهرباء، وخروج استثمارات مهمة كانت الشركات الأجنبية والعاملة في سورية تتحمل عبأها.

بروز لاستغلال الطاقات المتجددة، أو معالجة مسألة الفواقد والتعرفة؛ لم تكن كّلها إلا عوامل بسيطة التأثير إذا ما أضيفت إليها ما تعرض له قطاع الطاقة كلّه من آثار هائلة في أثناء الحرب: من تعّرض المنظومة الطاقوية لسلسلة من العقوبات المتخذة من قبل الدول المعادية لسورية، وأعمال التخريب، وتقطع أوصال هذه المنظومة جغرافياً لجهة الإنتاج وخطوط النقل والتوزيع ومراكز التحويل، ليهبط إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة إلى دون النصف، قبل أن يرتفع قليلاً مع تحرير الدولة لمناطق واسعة في السنتين الأخيرتين.

إنتاج النفط والغاز والكهرباء 2010–2018

المؤشر	الوحدة	2010	2011	2016	2017	2018
إنتاج النفط الخام	الف ب/ي	385	340	9	10	14
الغاز الطبيعي	مليون م3/ي	24	23	11	14	15
الطاقة الكهربائية المنتجة	جيغا واط ساعي	46413	46037	20000	22000	...

المصدر: الأعوام 2010–2011: المجموعة الإحصائية، والتقرير السنوي لوزارة الكهرباء. 2013–2018، تقديرات لتقاطع تصريحات عدد من المعنيين في وسائل الإعلام.

ومع انخفاض إنتاج النفط إلى ما دون 10 الف ب/ي، فمن المتوقع أن يرتفع تدريجياً مع استعادة حقول المنطقة الوسطى باتجاه دير الزور، الذي سيترافق أيضاً مع تحسن ملموس في إنتاج الغاز الضروري للمنظومة الكهربائية التي بدأت تتحسن جوهرياً 2018/2017.

وبالتوازي مع تدهور الإنتاج ومن ثمَّ العرض، انخفض أيضاً الطلب على حوامل الطاقة خلال الحرب بنسب كبيرة نتيجة توقف عدد من المنشأت الصناعية والنزوح والهجرة، فضلاً عن الرفع المتكرر لأسعار الطاقة الذي كبت الاستهلاك فعلياً[7]. مع أهمية الإشارة إلى أنَّ الحكومة لم ترفع أسعار الكهرباء خاصةً للقطاع المنزلي بنسب كبيرة سعياً إلى درء تدهور

7) قبيل الأزمة كان سعر ليتر المازوت 20 ل.س ليرتفع إلى 180 ل.س للقطاعات المدعومة، و290 ل.س للقطاعات الأخرى، ومادة البنزين ارتفع سعرها من 40 ل.س إلى 225 ل.س لليتر، وهذه الأسعار مازالت قائمة منذ أيلول 2017 حتى الآن (أيلول 2018).

المستوى المعيشي لمعظم شرائح المجتمع، ولاسيَّما الأقل دخلاً. وبالفعل زادت حصة استهلاك القطاع المنزلي الذي يمثل النسبة الكبرى من مجمل استهلاك الكهرباء من 54% في عام 2011 إلى 59% في عام 2016، في حين انخفض استهلاك الصناعة التحويلية للمدة نفسها من 21% إلى 19%، وبقي استهلاك قطاع الزراعة والري وقطاع التجارة وقطاع الصناعات الاستخراجية محافظاً على النسبة نفسها وعلى التوالي 8% و8% و3%. في بالمقابل عرفت سورية انقطاعات حادة في التغذية إذْ بلغت ساعات وصول التيار في بعض المدن والمناطق إلى 6 ساعات فقط؛ وذلك خلال الأعوام 2014–2016، قبل أن تتحسن قدرة المنظومة على تأمين التيار بشكل شبه كامل الآن. مع ذلك فإنَّ التوازن بين العرض والطلب يبقى هشاً جداً، وسيطرح جملة من التحديات مع عودة الاستقرار ولو نسبياً، لأنَّ الطلب سينمو نمواً جوهرياً مقارنة بإمكانية زيادة العرض.

تعرفة الطاقة الكهربائية في القطاع المنزلي (ك و س: كيلو واط ساعي)

2010		2018*	
كمية الاستهلاك في الدورة	التعرفة ل.س	كمية الاستهلاك في الدورة	التعرفة ل. س
1–100 ك و س	0.25	1–600 ك و س	1
101– 200 ك و س	0.35		
201–400 ك و س 400	0.5		
401–600 ك و س	0.75		
601–800 ك و س	2	601–1000 ك و س	3
8001–1000 ك و س	3		
1001– 2000 ك و س	3.5	1001–1500 ك و س	6
أكبر من 2000 ك و س	7	1501–2500 ك و س	10
		أكبر من 2500 ك و س	29

*)آخر رفع لسعر مبيع الكهرباء تم في 2016/1/6 ومازالت سارية حتى الآن (أيلول 2018)

أسهمت والحرب في تآكل مصادر نمو الناتج المحلي من قطاع الطاقة، وارتفاع تكاليف الإمداد وضرورة اللجوء إلى طرق أطول بآجال زمنية وكلف أكبر. وعلى الرغم من العوائق

الجوهرية، استطاع الاقتصاد السوري الصمود بفعل السياسات المعتمدة[8] واستغلال طاقات الاقتصاد الكامنة بتقليص فجوة الناتج؛ وذلك تبعاً لتطور الأزمة ومفاعيلها، إذْ كان ومازال هدف الحكومة المحافظة على الدور الخدمي والإنتاجي، باعتماد سلسلة من الاجراءات الحوكمية. مع ذلك، يبقى الرهان الأساسي في المرحلة الراهنة ضبط مستويات الأسعار (رغم تحسن سعر صرف الليرة منذ عام 2017 وحتى الآن)، وتأمين متطلبات الاستهلاك الضرورية، وضمان الحد الأدنى من سبل العيش، وتخفيض كلف مدخلات الإنتاج، بالتزامن مع التحدي المستمر والمتنامي باستعادة مستويات التشغيل وتنميتها، وزيادة العرض الداخلي بما فيها مشتقات الطاقة، استعداداً لمرحلة إعادة هندسة البنية التحتية ضمن برنامج إعادة الإعمار المبتغى.

2– التوازن الهش: لم تضع الحرب على سورية أوزارها بعد ولم ترفع الإجراءات التقيّدية المتخذة من قبل الدول المعادية لسورية (ما يسمى العقوبات)، ومعظم مشتقات الطاقة والكهرباء متاحة اليوم (نهاية حزيران 2018) في أغلب المناطق، وذلك بعد سنوات سبع من مفاعيل الأزمة–الحرب، التي لم يكن أقلها الاختناقات المتكررة في العرض والإمداد، وتعرض منظومات الطاقة الكلية والفرعية لمفاعيل الحرب والتخريب والدمار لمرافق حيوية في بنية قطاع الطاقة وآثارها مروراً بقيود التمويل والولوج إلى التكنولوجيا والإمداد الدولي مع ارتفاع أسعار التسويق الداخلي. فبعد مرحلة الصدمة والحصار 2011–2012، ومرحلة الانكفاء 2013–2015، وتدمير جزء كبير من البنية التحتية للقطاع، وتقطع أوصال البلد، وتدني

8) منها، تأمين حاجات الاستهلاك الضروري، مع استمرار التسعير الإداري بجدوى فعلية نسبية، وعدم رفع أسعار خدمات التعليم والصحة، أو رفعها بنسب زهيده، مع خفض دعم عدد من المواد (كحوامل الطاقة)، واستمرار تقديم الخدمات الإدارية وتبسيطها، وتسهيل عمل المنشآت، وانتقال عدد منها بحسب الظروف، وتقديم التسهيلات الضريبية للقطاع الخاص، وتأهيل الأضرار قدر الإمكان، وتأمين الرواتب والأجور، وتقييد حركة القطع لتوجيهه نحو الاستيراد الضروري ومستلزمات الإنتاج. مع الإشارة إلى تنامي التحويلات المالية من الخارج.

جوهري للإنتاج (خاصة النفط والكهرباء) مع اتساع رقعة الأضرار وحجمها، وبروز مفاعيل جديدة تبعاً لديناميكية الحرب، بدأ القطاع يستعيد جزءاً من عافيته (مع بداية عام 2017) من خلال اكتساب العاملين فيه لمهارات العمل في ظروف صعبة جداً (رغم هجرة العديد من الأطر)، وابتكار الحلول (ولو جزئياً ومرحلياً) لتأمين العرض، وما يتطلبه من صيانة البنية التحتية ومستلزمات الإنتاج خاصة مع توفر كميات متزايدة من الغاز (من الحقول المستعادة من المجموعات الإرهابية) بما يكفي لتوليد الكهرباء، وتلبية الطلب الحالي المنخفض (الذي تناقص جوهرياً في السنوات الأخيرة نتيجة للنزوح والهجرة لفئات عدّة من المجتمع السوري وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والاستهلاك الأسري مع الرفع المتتالي لأسعار مشتقات الطاقة). لكن هذا التوازن الهش الذي تحقّق منذ منتصف العام 2017 بفعل سرعة الاستجابة لاستنباط الحلول ومواجهة مفرزات الأزمة وإجراءات الترشيد، ورفع أسعار حوامل الطاقة بنسب جوهرية (دون الكهرباء)، مع انخفاض جوهري في الطلب، وانخفاض القوة الشرائية لمجمل الأسر، وانخفاض النشاط الاقتصادي لا يمكن عدَّهُ مستداماً لكامل فروع البنى التحتية لمنظومات الطاقة، وتأمين العرض الكافي فيزيائياً ومالياً وإدارةً لمواءمته مع الطلب الفعلي الكامن الذي سيرتفع تدريجياً مع عودة الاستقرار.

ثالثاً– المقاربة الكلية:

سيؤدي قطاع الطاقة دوراً محورياً في مرحلة إعادة الإعمار في سورية، كقطاع استراتيجي بامتياز، وكمكون رئيس في عملية النهوض الاقتصادي بشقيه الإنتاجي والخدمي، ولتقديم الخدمات لمجمل قطاعات المجتمع ومكوّناته ومناطقه الجغرافية. إنَّ إعادة بناء منظومات البنية التحتية وتكاملها سيمثل تحدياً جوهرياً نظراً إلى الدور الذي سيؤديه في التخفيف من مفاعيل الحرب المتراكمة خلال السنوات السبع المنصرمة، وتلك ستبرز مع الزمن. وإذا كان قطاع الطاقة (بفروعه النفط والغاز والكهرباء، وكحوامل ومشتقات ومنتجات، كمواد أولية وكمواد احتراقيه) لن يؤدي بمفرده إلى الاستقرار، فإن مكانته تتجاوز منحى

التحليل الاقتصادي التقليدي أو تحقيق الأهداف المعلنة في الحالة الطبيعية كتحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة والمنافسة. فتأمين مدخلات الإنتاج الضرورية، والإمداد لقطاعات هي الأخرى استراتيجية وضرورية أكثر من أي وقت مضى، التي لن يكون أقلها قطاع الزراعة والنقل والصناعة والاتصالات، وتأمين المدارس، وخدمات الصحة، واستعادة مستويات التشغيل مروراً بمحور عودة المهجرين والنازحين، يعني تعزيز البنية التحتية للمجتمع ولتراكيبه الخدمية بما يسهم في خلق بيئة مناسبة لتحقيق الاستقرار، والخروج الآمن من الحرب. فالاستقرار الاقتصادي في الحالة الراهنة يختلف عن التنمية الاقتصادية التقليدية، ويجب أن يتحقق قبل أن تتأصل مبادرات التنمية. إنَّ تعزيز القدرة على ترميم منظومات القطاع الفرعية كلّها كبنية تحتية فيزيائية، وبتطوير الأطر القانونية والحوكمية الناظمة للقطاع كلّه، ولمؤسساته وللفاعلين فيه، واعتماد التسعير الاقتصادي الاجتماعي في سياق المجتمع السوري المنهك بفعل تراكم الاختلالات السابقة مع مفاعيل الحرب، يعني التزود بهذه الحوامل، وتحقيق المواءمة المطلوبة بين العرض والطلب للمناطق كلّها، بما يسمح بتجاوز العديد من "أعناق الزجاجة" في قطاعات الاقتصاد الأخرى كلّها وبتحقيق التنمية المحلية وللمجتمع كلّه.

سيعترض النهوض بقطاع الطاقة جملة من التحديات، أولها الاستقرار الأمني، وثانيها التمويل ورفع العقوبات والولوج إلى التقانة، وثالثها الإطار التشريعي والقانوني، ورابعها نقص الأطر بفعل هجرة العديد منها، وخامسها الإطار الزمني، في ظل إلحاح الجميع على طلب "كل شيء الآن". والسؤال المركزي المطروح الآن وباستمرار هو مكانة و قطاع الطاقة ودوره في النموذج التنموي المبتغى. فالاختلالات السابقة لبداية الحرب (آذار/مارس 2011)،

المتمثلة بغلبة منطق الريوع (rents) على حساب التنمية[9]، وغياب عدالة التوزيع مع الفقر والبطالة، وتزايد الهوة بين الموارد والخدمات المقدمة للسكان، وتلكؤ التغير المؤسساتي الذي كان مطلوباً بإلحاح، وعدم مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع لمنظومات الطاقة كلّها، يتزامن اليوم مع انكسار النموذج التنموي السوري، وتحدي صياغة نموذج تنموي مستدام، التي ستمثل أسعار حوامل الطاقة إحدى ركائزه[10]، فضلاً عن ولوج استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة من مدخل التشاركية الشفافة.

إنَّ محورية دور الدولة–المواطن، وأهمية الخروج من "العطالة" القسرية، ومن حالة البحث عن مخارج آنية، تفرض الانتقال من الحلول الإسعافية إلى ركائز الاستدامة، وبالاعتماد هذه المرة على التنمية المكانية وشموليتها بمثلثي التنمية: الزاوية الجغرافية والقطاعية والزمانية، مع الأبعاد الثلاثة للمثلث الآخر: الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ستسهم في تدعيم المواطنة عبر المشاركة التداخلية للأجيال والفئات كلّها وتجميع المجزأ والمّهمش وتفعيلهما لقوى المجتمع كلّه وردم هشاشة فئاته التي هي بالأصل منكوبة وقدمت التضحيات طوال مراحل الحرب، وذلك بإعادة هندسة منظوماته، مادام أنَّه أولاً وأخيراً هو المعني والغاية. ومن ثمَّ لا بدَّ من مشاركته في صياغة الرؤية الكلية لقطاع الطاقة، وبلورة الأولويات بمنظور تنموي (Inclusive development)، عبر مؤسسات الدولة والتراكيب المجتمعية المحلية؛ وذلك لتجنب الممارسات الملتبسة، والمسارات العشوائية، والإحساس

9) كالريع النفطي المباشر، وعوائد العبور والسياحة، وتحويلات المغتربين، والمساعدات العربية التي أفضت إلى "طمأنينة خادعة"، مقارنة بالإصلاح الهيكلي الذي كان مطلوباً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، دون تكيّف مع التغيرات العالمية (كما فعلته منذ تسعينيات القرن الماضي دول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية).

10) لا يمكن النظر إلى دور الفاعلين في منظومات الطاقة وطرائق إدارتها، والمستفيدين من حواملها، وكيفية تحديد أسعارها إلَّا في اطار نموذج شامل، يصون الحقوق ضمن منظومة الحوافز التي تتيحها المؤسسات والأسواق المنضبطة، وتسهم في تحقيق الإنصاف، وخفض التوتر الاجتماعي، إذْ لا يمكن فصل البناء المواطني عن البناء الوطني، ولا يمكن تجزئة البناء الفوقي عن البناء التحتي في إطار مشروع البناء الشامل.

بـبطء صـيرورة عمليـة البنـاء نتيجـة الحاجـات الملحـة، كنطـاق التـدخل ومجالاتـه ومـؤازرة المنتجين بشفافية، ودعم أسعار الطاقة وبنياتها التحتية وتباينها بحسب القطاعات والمناطق. ومع أهمية الأسئلة المطروحة الآن: من أين نبدأ (كأولويات قطاعية اقتصادية وخدمية، من الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات، إلى الري والمياه والصرف الصحي مروراً بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، حتى داخل قطاع الطاقة بفروعه)، وجغرافية التدخل (تحديد المناطق عاجلة التدخل بحسب نسب التدمير بين ريف وريف، ومدينة ومدينة، وبين ريف ومدينة)، ومن (الفاعلين)، وإلى أي مدى (السلسلة)، وما الاحتياجات الملحة، إلّا أنَّ من المهم بناء القدرات داخل المجتمع السوري لدفع الاستعادة السريعة للخدمات الأساسية، وترجمة العودة إلى الحياة الطبيعية. مع أهمية الدمج بين مقاربات جديدة عدَّة ، حتَّى تنحو الاستراتيجيات في السياق المحلي ببعدها الوطني كفعل إرادي تنموي، ولتكتسب فيما بعد قطاعات الاقتصاد والمجتمح كلّها ديناميّاتها الذاتية عبر الزمن[11]، وتضمن تطبيق التنظيم (Regulation) وحسن إدارة موارد الطاقة، وتقديم السلع العامة، ومن ثمَّ الإسهام في معالجة الشرخ الاجتماعي، وتحقيق التلاحم المجتمعي[12].

رابعاً– قطاع الطاقة كمحفز للنمو:

1– حوامل الطاقة كمحدد لتحقيق النمو الاقتصادي:

كمواد أولية أو كمواد احتراقية التي هي بالتعريف المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي الإنتاجي والتجاري والخدمي وللقطاع المنزلي، سيبقى مكون الطاقة عاملاً حاسماً في تحقيق

11) رغم الصوابية الجزئية لمقولة "البنى التحتية العمرانية لا تكفي"، فإنَّ المزاوجة بين مقاربات عدَّة ستسمح بتجاوز العديد من "أعناق الزجاجة"، لأنَّ وضع الصورة الكلية والشاملة لا يعني تنفيذ مكوناتها كلّها زمنياً وقطاعياً وجغرافياً، بل إنَّ تنفيذ أي جزء مهما صغر سيسمح بتجميع بقية الأجزاء وتشبيكها.

12) كالصعود من الأسفل إلى الأعلى بالتدرج وبحسب الطلب الفعلي للسكان بالتنمية التشاركية والتشبيك لحشد الطاقات الفعلية والكامنة بحيث تسير مكونات المجتمع المتناغمة كلًّها بالاتجاه نفسه و"بسرعة واحدة".

معدلات النمو، ونجاح النهوض الاقتصادي المطلوب، وأحد أهم تحديات المرحلة المقبلة، لأنَّه لا يمكن تحقيق أي معدل نمو إلا بتوافر الطاقة، ليس فقط لإسهامه المباشر في الناتج، بل أيضاً لدوره في تحقيق ناتج بقية القطاعات، ولإسهامه الضمني في مجمل الاقتصاد من خلال المداخيل الموزعة. لكن مفاعيل الأزمة–الحرب على سورية التي عّمقت تحديات استدامة منظومات قطاع الطاقة (النفط والغاز والكهرباء) وعلاقته الاقتصادية والخدمية مع بقية قطاع الاقتصاد الكلي[13]، تفرض أولاً زيادة مكون الإنفاق التنموي مقارنة "بالإنفاق الإسعافي" لترميم منظومات فروع البنية التحتية، وإعادة هندسة هذه المنظومات (فيزيائياً وتنظيمياً وإدارياً) على المستوى الهيكلي الكلي والجزئي (جغرافياً بحسب الأضرار والحاجات الملحة)، تبعاً للغايات المستهدفة في الأجلين القصير والطويل، وبالارتكاز على التمويل التشاركي مع القطاع الخاص ضمن منظومة شفافة للحوافز والواجبات بإطار حوكمي ناظم وشفاف، وبتعزيز دور القدرات البشرية التي عانت من ترهل في مفاصل عدَّة، وبالولوج التقاني الرفيع وتجاوز مفهوم الكفاية والكفاءة وصولاً إلى فعالية تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية بأولوياتها الكلية والقطاعية المقرة تشاركياً.

2– **الفجوات ومواجهة التحديات:** إنَّ مواءمة العرض والطلب على الطاقة وضمان إعادة إقلاع الاقتصاد يفرض على المدى العاجل تقييم محدث لأضرار عمليات تخريب البنية التحتية وما تم إصلاحه بعجالة، وإعادة هندسة القطاع بمنظوماته الكلية والفرعية من طرائق التمويل والاستثمار إلى الأطر الحوكمية الناظمة، مروراً بالتسعير الاقتصادي

13) على المستوى الكلي، يعدُّ قطاع الطاقة قطاعاً استراتيجياً بامتياز كإسهام مباشر في تشكيل الناتج المحلي، وإسهام غير مباشر في تحقيق ناتج قطاعات الاقتصاد الأخرى (كالزراعة أو الصناعة أو النقل)، إذْ لا يمكن تسجيل أيّ إسهام لهذه القطاعات دون توافر مشتقات الطاقة، إذْ كان يسهم هذا القطاع في تمويل جزء من موازنة الدولة والمستوردات، وفي استقرار سعر صرف الليرة، وفي تنفيذ سياسة التسعير الإداري (السعر الاجتماعي لأسعار حوامل الطاقة)، الذي يعدُّ الأرخص مقارنة بدول عدَّة في المنطقة.

دون إغفال المكون الاجتماعي في الدعم والإقلاع بالنشاط الصناعي لغايات تنموية، وضمان فرص عودة المهجرين على أسس تمكينية (بتجميد مؤقت لعملية تحرير أسعار الطاقة ريثما تنجز مرحلة النهوض 2018–2021)؛ وذلك من خلال حوافز لشركات الخدمة الدولية، وجذب الجديد منها لزيادة الإنتاج في قطاعي النفط والغاز، مع تطوير جوهري لقانون الكهرباء بحيث يضمن من خلال سلسلة الحوافز الولوج الفعلي للقطاع الخاص تشاركياً (أو وحده) وحلقات الإنتاج كلّها أو لأجزاء منها (التوليد من مختلف المصادر خاصة الطاقات المتجددة، والنقل باستطاعته المتعددة، والتوزيع والفوترة والجباية الالكترونية)، مع إعادة الهيكلية الحوكمية والتنيظيمية لمؤسسات الطاقه (بما فيها الكهرباء ومؤسساتها الثلاث باستنباط الهيئات الناظمة الضرورية والشفافة)، مع اعتماد تسعير اقتصادي–اجتماعي رشيد ضمن متطلبات الاقتصاد السوري؛ وذلك بالاعتماد على نظام محاسبة تكاليف متطور ودقيق، بحيث تُحدَّدُ لاحقاً أسعار الطاقة (خاصة الكهرباء) بحسب التوازن الفعلي بين الأسعار والكلف ضمن مبدأ الإحلال بين مصادر الطاقة بشرائح تصاعدية عادلة وتحفيزية، والسيطرة على الهدر بأنواعه جميعها وترشيد حقيقي للاستهلاك من خلال سياسات التحفيز، وتطبيق القانون لكل استجرار غير مشروع (من التسعير إلى الاستثمار بالتقانة، والبرامج الكفيلة بتخفيض الفواقد)، وعقلنة الاستهلاك كمكون للنمو، وتحويل تحدي مواءمة العرض مع الطلب على الطاقة إلى فرص حقيقية باعتماد سياسة جريئة لتطبيق الإدارة المتكاملة للطلب لتحقيق الإدارة الرشيدة والمتكاملة في جانبي العرض والطلب بالتوازي مع عدَّ الطاقات الجديدة قطاعات رديفة لقطاع الطاقة التقليدي ورافعة للنمو والتشغيل. لإنَّ تأمين حوامل الطاقة (إنتاجاً وإدارةً واستهلاكا وتسعيراً) وبالأخذ بالحسبان التباين المناطقي والقطاعي، وهشاشة شرائح اجتماعية عدّة، سيضمن تهيئة بيئة الإقلاع بقطاعات حيوية لاستعادة النشاط الاقتصادي كلّه.

النتائج:

إنّ التحدي الأساسي الذي تواجهه سورية هو تمويل عملية إعادة البناء وتأمين مشتقات الطاقة، فعندما يُقلع الاقتصاد السوري فسيقلع! وعندما يرتفع الاستثمار فإنَّه من المرجح أن تشهد سورية "فورة" إيجابية كبيرة في النشاط الاقتصادي، لكن بشرط تأمين إمدادات الطاقة المطلوبة للنهوض الاقتصادي، ريثما يصبح القطاع مساهماً في تمويل الاستيراد (وعودة عوائد تصدير الفائض عن الاستهلاك الداخلي). فالطلب على مشتقات الطاقة سيزداد خاصة في مرحلة التعافي وعودة دوران عجلة الإنتاج. وتلبية الطلب على المشتقات (محلياً، وعبر تغطية فاتورة استيراد المنتجات التي لا تستطيع مصفاتا حمص وبانياس ومعامل الغاز تأمينهما)، يفرض الاستثمار في البنية التحتية وحل إشكاليات تسعير مشتقات الطاقة، وتعزيز كفاءة الإنتاج والتصدي لمسألة الهدر التنموي وفواقد الطاقة. ولكي يصبح قطاع الطاقة عاملاً مؤازراً لتحقيق النمو الاقتصادي، تظهر أهمية معالجة النقاط الآتية:

أ) تكامل الأولويات الطاقوية مع الأولويات الاقتصادية، وأولويات التنمية المتوازنة المستدامة وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة: أي تلبية الطلب المتزايد على حوامل الطاقة وجعل قطاع الطاقة محركاً أساسياً للنمو والتنمية المستدامة، وليس عائقاً أمامهم.

ب) إعادة هيكلة قطاع الطاقة والإطار القانوني والبيئات الناظمة لفروعه (النفط والغاز، والكهرباء، والطاقات الجديدة والمتجددة). فبالنظر إلى ديناميكيات الطاقة في سورية، من الصعب التفكير في قطاع الكهرباء مثلاً بمعزل عن قطاعات الطاقة الأخرى. إنَّ الجمع بين قطاعات الطاقة جميعها أمر حيوي لضمان التنفيذ الواقعي والكفء والحقيقي للرؤية والاستراتيجية والسياسة العامة والتشغيل ومراقبة القطاع في المستقبل. وبعبارة أخرى، من حيث التخطيط والتنسيق الشامل، ينبغي تأسيس كيان جديد معني بقضايا الطاقة، مثل "المجلس الأعلى للطاقة" الذي يجمع بين قطاع النفط والغاز وقطاع الكهرباء، على أن يكون دور المنظم (regulator) في هذه الرؤية حاسماً من البداية، وبأن تضمن الهيئة التنظيمية

المطلوب تأسيسها، زيادة فرص الاستثمار، بحيث يكون النموذج مبنيًا على أساس أفضل الممارسات، وأقل بيروقراطية وأكثر مرونة.

ج) تمويل البنية التحتية في قطاعات الطاقة المختلفة من إعادة التأهيل والإعمار إلى التطوير، لإنَّ الحلول المتخذة في سياق مجريات الحرب على سورية لم تعد تتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة 2019–2030، ومن ثمَّ لابدّ من اعتماد محاور الاستدامة: أي الاستثمار المكثف (وتحفيز دخول الشركات الدولية من الدول الصديقة، وولوج القطاع الخاص السوري في الاستثمار) في حلقات إنتاج النفط والغاز للتعويض عن الانخفاض الكبير في النشاط النفطي، وتعويض الأضرار المتتالية، وإعادة شبكات نقل الطاقة وتجميعها مع تطويرها وتوزيع موارد الطاقة، وإنشاء محطات توليد الكهرباء.

د) مواءمة مصادر العرض مع الطلب على مشتقات الطاقة للاستخدامات كلّها (صناعة وزراعة، ونقل، والقطاع السكني..إلخ)، ودراسة آثار الإحلال بينها، بالتوازي مع إعداد دراسة متكاملة عن أسعار مشتقات الطاقة ضمن منطق متطلبات إعادة الإعمار والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أي؛ إعادة رسم سياسة التسعير الاقتصادي–الاجتماعي لموارد الطاقة، وتأمين حوامل الطاقة بأسعار اقتصادية، مع توجيه الدعم الذكي إلى قطاعي الصناعة والزراعة اللذين بالأصل يحتاجان إلى دعم شديد ليقلعان من جديد وبالتنافسية المطلوبة، مع أهمية استعادة النشاط الاقتصادي وتأمين فرص العمل.

هـ) التصدي لمسألة الهدر الطاقوي وتحسين الكثافة الطاقوية، أي الاستغلال الأمثل للاستثمارات ،وتخفيض كلف التمويل، وتفعيل محركات نمو الناتج المحلي التي لا يستفاد منها داخلياً ،لا بل ينعكس منها سلباً على الاقتصاد السوري وتعزيز مكانة الطاقات الواعدة، ولاسيَّما أن الكثافة الطاقوية في سورية لم تشهد تحسناً ملحوظاً.

ومن ثمَّ فمن المهم مزاوجة الحلول الإسعافية والسريعة مع محاور العمل الإستراتيجية على المدى الطويل (المدى الطويل هنا 5 سنوات)، لتحقيق المواءمة المطلوبة بين العرض والطلب على مصادر الطاقة واستخداماتها لضمان إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني.

التوصيات:

لابدَّ من تعزيز البنية التحتية والخدمية لتحقيق الاستقرار، ومن ثَمَّ النهوض التنموي، من خلال:

أ) السياسات والإجراءات على المدى العاجل:

1- تقييم محدث وفعلي للأضرار، وترميم المنظومات الفرعية لكل مصدر من مصادر الطاقة.

2- إعداد دراسة قانونية لتشمل التعديات التي حصلت على قطاع الطاقة، ومن الجهات غير الشرعية وداعيميها لرفع ملفات المطالبة، وتثبيت الاختراقات، وطلب التعويضات التي تحكمها المعايير القانونية والدولية.

3- تجهيز الملفات لرفع الإجراءات المتخذة والعقوبات بحق المؤسسات والأشخاص السوريين، وحل المسائل القانونية الناجمة عن خروج الشركات الأجنبية (من خرج بإرادته، ومن كان مجبراً).

4- المعالجة المكثفة لفواقد الطاقة بحسب الفروع، والسيطرة على الهدر بأنواعه جميعها مع ترشيد حقيقي لاستهلاك الطاقة، واعتماد معايير الاستهلاك الكفوءة.

5- تطوير البيئة القانونية اللازمة لرفع كفاءة منظومة قطاع الكهرباء (التي تسهل وتشجع المستثمرين على إقامة مشاريع لتوليد الكهرباء، والتوسع في استثمار مصادر الطاقات المتجددة المتاحة في سورية، وتطبيق معايير كفاءة استهلاك الطاقة، والحفاظ عليها).

6- دعوة الشركات الأجنبية وشركات الخدمة لاستعادة أنشطتها في مناطق عملت فيها شركات الخدمة والشركة السورية للنفط لزيادة معاملات المردود في الحقول النفطية المنتجة و/أو القابلة للإنتاج مقابل التعهد بالاستثمار السريع لتفعيل الإنتاج ضمن الأطر

التعاقدية الابتكارية، بهدف تمويل الاستثمارات المطلوبة وتهيئة البيئة اللازمة دون تحمل أعباء الاستثمار.

ب) السياسات على المدى الطويل:

1- تحديث الخارطة الاستثمارية النفطية والغازية، وعرض المناطق (البلوكات) بصيغتها الجديدة (في اليابسة، وفي المياه الإقليمية)، وصياغة نموذج العقد النفطي الجديد الذي ستعمل به الشركات، والذي يجب أن يأخذ بالحسبان المتغيرات النفطية الدولية والواقع السوري، وجذب الجديد منها للتنقيب والاستكشاف في مناطق جديدة تماماً (في البحر واليابسة).

2- تعظيم منفعة سورية الجغرافية في المنطقة (مرحلياً مع العراق)، وتعزيز مكانتها الاستراتيجية ليس فقط كبلد عبور، بل تنويع مصادر الدخل وتلبية حاجاتها المتنامية من مصادر الطاقة، وتعظيم منافعها الطاقوية والاقتصادية تبعاً لمصالحها.

3- عقلنة استهلاك الطاقة بوصفه مكمناً للنمو؛ أي استغلال جدي للإمكانيات الكامنة، ولاسيَّما أنَّ سورية في مرحلة تحول طاقوي سلبي، أي ليس فقط لم يعد الإنتاج النفطي والغازي في ظل محدودية الموارد المائية يكفي لتلبية الطلب، لا بل يجب تأمين البنية التحتية ودفع فاتورة استيراد مشتقات النفط والغاز والكهرباء. ومن ثمَّ لابدَّ من تحويل هذا التحدي إلى فرصة حقيقية باعتماد سياسة جريئة لتطبيق الإدارة المتكاملة للطلب على الطاقة من التسعير الذكي إلى الاستثمار بالتقانة، البرامج الكفيلة بتخفيض الفواقد والهدر الطاقوي وتحقيق ترشيد حقيقي للطاقة، بما يسمح بخلق روابط أمامية وخلفية تسحب معدلات النمو نحو الأعلى.

4- تنفيذ سريع ومحفز لمشاريع الطاقات المتجددة (الكهروريحية والكهروشمسية) قبل تمويل بناء محطات الفيول الجديدة، أي عَدّ الطاقات المتجددة (موارد غير محدودة وغير مستغلة) بوصفها قطاعات رديفة ومهمة لقطاع الطاقة التقليدي، ورافعة للنمو والتشغيل والتنمية المتوازنة إقليمياً أيضاً، بحيث تُنْشَأُ المصانع في المناطق التي تعاني من ضعف الاستثمار،

وإقامة المزارع بحسب خريطة الإشعاع الشمسي، وفي المناطق الواعدة، وإنشاء مصانع مكونات الطاقة الكهروريحية ومزارع كهروريحية في المناطق الواعدة بحسب الأطلس الريحي.

5– إعادة التفكير بالمنظومة الكهربائية كلّها من خلال دراسة الطلب الفعلي الحالي والكامن خلال السنوات القادمة خاصةً لمواجهة احتمالية بروز أعناق الزجاجات مع تحرير كامل التراب السوري وعودة النشاط الاقتصادي والخدمي، وإعادة توجيه "الحركة" الكهربائية بين أماكن الإنتاج الاستهلاك بما يلبي الطلب، مع تحقيق مبدأ تخفيض الفواقد إلى أقصى درجة، مع معالجة التباين بين جغرافية العرض وجغرافية الاستهلاك على المستوى المناطقي التي تعرضت لجملة من الانزياحات السكانية وتموضع النشاط الاقتصادي، التي تكتسب أهمية بالغة ليس فقط من منظور طاقوي، بل أيضاً لتحقيق التنمية المحلية، وفعالية أداء منظومة الكهرباء جغرافياً وبالنتيجة اقتصادياً.

6– التوسع بالمحطات القائمة وبناء المحطات الجديدة بحسب معايير الكفاءة وأماكن الاستهلاك ونموه المستقبلي.

المراجع

1. القش محمد أكرم، الواقع السكاني في سورية وآفاق تطوره، مكتبة سورية 2025، مشروع سورية 2025. نيسان 2006.
2. أيوب عربش زياد، "دور التنوع الاقتصادي في صياغة النموذج التنموي السوري: الرؤية الوطنية والمحددات"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 11 نيسان 2017.
3. أيوب عربش زياد، "مقاربة التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار في سورية، شروط ومحاور النهوض والمحددات"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية–حلقة نقاشية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 15 أذار 2016.
4. أيوب عربش زياد، "مكون قطاع الطاقة: من مقيد إلى مساند ومعزز للبناء والنهوض الاقتصادي"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 14 آب 2014.
5. أيوب عربش زياد، "مكانة سورية في فضاء البحور الخمسة وارتباطاتها بمحاور التخطيط الإقليمي"، تقرير معد لصياغة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، هيئة التخطيط الإقليمي، أيلول 2010.
6. أيوب عربش زياد، "مستقبل الطاقة في سورية: الرهانات الحالية والخيارات المستقبلي"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 17 شباط 2009.
7. أيوب عربش زياد، "السياسات البترولية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 6 آذار 2007.
8. أيوب عربش زياد، "المسألة الطاقوية السورية: الواقع، الوظائف والتحديات: استشراف الآفاق والبدائل للأجل 2025"، دراسة معمّقة لمشروع الرؤية الاستشرافية لمسارات التنمية في سورية، سورية 2025، هيئة تخطيط الدولة–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق 6 آذار 2006.

9. صالح أحمد وأيوب عربش زياد، "الإطار الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية: الأسس النظرية والمقاربة الوطنية"، المؤتمر العلمي الأول في الإدارة والتمويل والاقتصاد، الجامعة العربية الدولية، 9 آذار 2017 (بحيث غير منشور للمؤلفين).

10. خضور رسلان وأيوب عربش زياد، "إعادة البناء من منظور التنمية الاقليمية"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الأول حول إعادة البناء والتنمية في سورية، جامعة دمشق- كلية الاقتصاد، آذار 2014.

11. "التقرير الوطني الاستشرافي الأول": مشروع الرؤية الاستشرافية لمسارات التنمية في سورية، سورية 2025، ص 168-170 وص299.

1. Anand P.B., Addressing infrastructure needs, in "post-conflict reconstruction: An introduction to alternative planning approaches, Routledge, London, 2012.

2. Banovac, B., katunarić V., Mrakovčić M., "From war to tolerance? bottom-up and top-down approaches to (re)building interethnic ties in the areas of the former Yugoslavia", Collected papers of the University of Rijeka, Vol.35 No.2 December 2014.

3. Butter David, "Syria's Economy Picking up the Pieces", Middle East and North Africa Programme, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, June 2015.

4. Cimoli. M, Giovanni. D, Stiglitz. J.E, (2009). Industrial Policy and Development: The Political Economy of Capabilities Accumulation. Toronto: Oxford University Press

5. Collier, Paul. 2007. "Post-Conflict Recovery: How Should Policies Be Distinctive?". Oxford University.

6. Godet Michel, Creating Futures: Scenario Planning As a Strategic Management Tool, Second ed., Economica, Paris 2006.

7. Ramsbotham Oliver, Tom Woodhouse, Hugh Miall, Contemporary Conflict Resolution, 4th Edition, Cambridge; Malden, MA: Polity Press, 2016.

تاريخ ورود البحث:2018/07/08
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2018/09/27